

# كسر القوالب Breaking the mold

## #كسر\_القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: سوريا

كلمات مفتاحية: جندر، عنف أسري، قوانين أحوال شخصية

### المجتمع المدني في السويداء: مواجهات حساسة مع السلطة

#### | رامة نجمة |

#### خلفية القضية

تعود القضية إلى حزيران/يونيو ٢٠١٨، عندما سيطرت قوات السلطة على قرى درعا محققة تقدماً على الفصائل المعارضة. ترافق النصر العسكري مع حملات نهب للبيوت والمحال التجارية، وعرفت هذه الظاهرة بـ«التعفيش»، وهي بدأت في العام ٢٠١٢ في حمص، وبرزت أيضاً في القصير وريف اللاذقية الشمالي وداريا في ريف دمشق الغربي، وكذلك في أحياء حلب الشرقية ودير الزور والغوطة الشرقية. لكن عندما استقدمت مسروقات من درعا إلى السويداء بغية فتح أسواق تباع علناً البضائع المسروقة من أصحابها، انطلقت حملة كبيرة شارك فيها المجتمع الأهلي والعديد من مؤسسات المجتمع المدني في السويداء لمقاطعة تلك المسروقات، والسعي إلى الضغط على السلطة لملاحقة المرتكبين.

ظهر مصطلح «التعفيش» في العام ٢٠١٢، حين تغاضت السلطات عن العناصر المقاتلة في صفوفها والتي سرقت ممتلكات من المناطق المسيطر عليها وسهلت مرور المسروقات عبر الحواجز العسكرية، وتطور الأمر إلى فتح أسواق في المناطق الموالية للسلطات لبيع المسروقات قبل أن تتحول فيما بعد إلى سياسة ممنهجة، وبالتالي تحول «التعفيش» من عملية عشوائية إلى ظاهرة منظمّة مرتبطة بمجموعات شبه عسكرية تتلقى الحماية من شخصيات نافذة تتقاسم معها الأرباح والغنائم، وباتت عُرفاً سائداً في مرحلة ما بعد انتهاء المعارك العسكرية.<sup>١</sup> وعلى الرغم من كون نهب أملاك «الآخر» يتعارض مع سلم القيم المجتمعي بمفاهيمه الثقافية والاجتماعية والدينية كافة، لكنه شرّع بوصفه مكافأة «لمن وقف مع السلطة» وعقوبة «لمن وقف ضدها».

يقدم حراك منظمات المجتمع المدني في محافظة السويداء تجربة إشكالية حول قدرات المجتمع خيارات المدنيين ضمن بيئة ينتشر فيها العنف باطراد. بقيت المحافظة على هامش الصراع العسكري نسبياً، لكنها طوّرت آليات مدنية، وشكّلت لجاناً ومنظمات محلية لعبت أدواراً مختلفة في تعزيز الأمن وتنظيم المجتمع من خلال تطبيق تكتيكات «دفاعية» لحماية السلم الأهلي. في الوقت نفسه، أخذت هذه المنظمات منحىً محلياً بسبب ضعف الموارد واعتمادها على المشاركة المجتمعية التي تتركز حول «علاقات قبل دوليّة»، ما جعل المبادرات «حمائية» و«منعزلة» بدرجة كبيرة، وعكس ضعفاً تنظيمياً في منظمات المجتمع المدني، لكنّه قدّم في المقابل سياقاً لخصوصيتها كونها نمت كرد فعل على الواقع المركب للصراع عبر ممارسة الميكانيزمات المجتمعية المختبرة والمتوافق عليها.

ترصد دراسة الحالة هذه نشاط المجتمع المدني في السويداء الذي تبسّى خطاباً محايداً وسلمياً خلال سنوات الصراع، وتغطّي أيضاً بشكل تفصيلي الحملة التي نظمت في المحافظة ضد ما يسمّى «التعفيش».<sup>١</sup>

<sup>١</sup> ارتبطت الظاهرة بشكل أساسي بالمليشيات المساندة للقوات الحكومية، وخصوصاً قوات «الدفاع الوطني»، ومن ثمّ انسحبت على أطراف النزاع الأخرى فقد اتهمت «وحدات حماية الشعب» (الكرديّة) المنضوية في «قوات سوريا الديمقراطية» بسرقة منازل أهالي مدينة الرقة بعد السيطرة عليها في أواخر العام الماضي. وكانت منطقة عفرين النموذج الأكثر وضوحاً لـ«التعفيش» الذي قامت به فصائل المعارضة المتمردة عقب السيطرة عليها في شباط الماضي.

<sup>١</sup> لا يوجد أي مرادف لكلمة «تعفيش» في اللغة العربية، فهو مصطلح متعارف عليه بالعامية السورية، أساسه من عفش البيت (الأثاث المنزلي)، ويُقصد به تجريد المنازل والمستودعات والمحال التجارية والمصانع من كل ما فيها من أثاث وتجهيزات وممتلكات وبضائع.

إلى ذلك، تعود جذور «التعفيش» في سياسات السلطة السورية إلى ما قبل اندلاع الصراع، من خلال ما يسمّى بـ«سياسة الإفساد» (تزيني، ٢٠١١)، التي عمّمت فساداً ممنهجاً يضع الجميع في موقع الإذانة وينتج تطبيقاً اجتماعياً مع الفساد، وهو ما تبلور في بروز «ادولة غنائمية» توزع حصص الثروة والنفوذ على الرعايا تبعاً لدرجة القرابة والولاء لمركز السلطة، فتعيد إنتاج علاقات الخضوع والتبعية التي تمنع بناء علاقات مواطنة قائمة على الحق والرقابة والمساءلة (نعمة، ٢٠١٤)، فيما تستمدّ السلطة شرعيتها من المنتفعين الذين تحاول زيادة عددهم، لاسيّما أن تلبية الاحتياجات اليومية يتطلب الانخراط في منظومة الفساد.

## الجدول الزمني والتكتيات المتبعة

بدأ ناشطون بتداول ظاهرة «التعفيش» في السويداء على وسائل التواصل الاجتماعي، وتلخّصت ردود الفعل الأولى بحالات استنكار فردية غير منظّمة، لاحقاً تطوّرت النقاشات بسرعة نحو تنظّم حملة جدّية،<sup>٢</sup> لا تسعى إلى الدخول في أي مواجهة مباشرة مع السلطات، وهو ما أدّى إلى استبعاد فكرة تنظيم المظاهرات والاحتجاجات، فيما تمّ الاتفاق على إطلاق حركة شعبية موجهة إلى الناس والرأي العام لحضهم على عدم شراء البضاعة المسروقة وعدم ربطها بأي من القضايا الأخرى في المحافظة.

بدأت الحملة عبر إنشاء صفحة حملت اسم «ما رح إشتريه... صاحبه عم يبكي عليه»<sup>٣</sup> على منصّة «فايسبوك». وقام عدد من متطوّعي الجمعيات بطباعة منشورات وملصقات وتوزيعها في شوارع السويداء،<sup>٤</sup> وقرّر النشطاء الانتقال إلى المرحلة الثانية من الحملة عبر توثيق عشرات السرقات وفضح أسماء المشاركين فيها بشكل يومي.

وأصبحت الحملة أكثر تنظيماً بعدما اتفقت منظمات مدنية عدّة في السويداء<sup>٥</sup> على خطة عمل تتضمّن آليات المناصرة والإجراءات العملية، وأبرزها بناء تحالف يضمّ رجال الدين ورؤساء العشائر الكبيرة وبعض المثقّفين، وتوجّهت بداية إلى «حركة رجال الكرامة»، على الرغم من كونها طرفاً مسلحاً، وذلك بحجّة امتلاكها مواقف سابقة جريئة في دعم مطالب اجتماعية، فضلاً عن موقفها الحيادي في الصراع الذي يمتلحها صدقية. ومن ثمّ أصدرت الحركة بياناً حدّرت فيه من «الانجرار خلف هذه التجارة القذرة المملّخة بالدماء»، وطالبت «القيادات السياسية والأمنية بأخذ دورها»، محمّلة إياها «المسؤولية الكاملة».<sup>٦</sup>

أنتت الريدود إيجابية على البيان، وهو ما سهّل عملية ضمّ وسطاء اجتماعيين جدد، بحيث زار وفد من الحملة العشائر الكبرى في السويداء، التي أصدر كلّ منها بياناً يعلن فيه «التبرؤ من أبنائها في حال مشاركتهم بالتعفيش بأي شكل من الأشكال».<sup>٨</sup>

سهّلت هذه الخطوات التفاوض مع مشيخة «عقل» طائفة الموحّدين الدروز المقرّبة من السلطات، والتي تجاوزت مع الحملة و«حرّمت أي تداول أو بيع أو شراء أو الاتجار بهذه البضائع المسروقة تحريماً مطلقاً»، وطالبت الجهات الرسمية بعدم السماح بمرور بضائع التعفيش أو إنشاء أسواق لها في المنطقة.<sup>٩</sup>

وتتالت التحركات التي تحوّلت إلى عامل ضاغظ على الجهات الحكومية لاتخاذ الاجراءات القانونية، إذ قدّمت مجموعة من منظمات المجتمع

<sup>٢</sup> أدّى مقتل ثلاث أشقاء من عائلة «أبو حمزة» أثناء خلاف حول شراء شحنة من الأغراض المسروقة، إلى دفع عدد من الناشطين لاخذ موقف أكثر جدية.

<sup>٤</sup> أطلقوا هاشتاغ «لا تعفش شايفينك» ووسوم #ماينتشري مسروق، #لا لتعفيش، #لا تكون شريك وتشتري تعفيش.

<sup>٥</sup> قام أهالي بلدة عرمان في ثاني يوم على بدء الحملة بإغلاق محل تجاري يقوم ببيع المواد المسروقة من محافظة درعا، وانتقلت حالة الرفض إلى العديد من المناطق، فأقدم عدد من مواطني بلدة الثعلة، على حرق سيارة كانت تحمل أثاثاً مسروقاً، بينما منع أهالي بعض البلدات سيارات «التعفيش» من المرور في قراهم.

<sup>٦</sup> مجموعة منظمات بقيادة منظمة «جذور سوريا»، التي أوقفها الحكومة السورية عن العمل ثلاث مرات في السابق هي الهيئة الاجتماعية للعمل الوطني، منظمة أرض، بيتي أنا بيتك، لجان المواطنة والسلام الأهلي، منظمة ثريا، المبادرة الوطنية في جبل العرب، مركز الديموقراطية والحقوقي المدنية في سوريا، منظمة جذور سوريا، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ملتقى العمل الاجتماعي في السويداء، مركز الحكمة للدراسات والحوار.

<sup>٧</sup> «رجال الكرامة» تدين التعفيش: على البلاغي تدور الدوائر. ٢٠١٧.٧.٢٠ موقع المدن.

٢HvJoPV/https://bit.ly

<sup>٨</sup> عائلات في السويداء تهدد أبناءها المشاركين في «التعفيش». عنب بلدي. ٢٠١٠.

<sup>٩</sup> مشيخة العقل تحرم التعفيش: «مال حرام مُهلك لصاحبه» ٢٠١٧.٧.٣٠ موقع المدن

٢sXTOUP/https://bit.ly



المدني إخباراً إلى النيابة العامة في السويداء<sup>١٠</sup> «عن الجرائم التي ارتكبتها عصابات السلب والنهب والسرقة والتعفيش»، وتجاوز عدد الموقعين ٤٠٠ مواطن ومواطنة (بلان، ٢٠١٨).

## دور المجتمع المدني

لا يمكن فهم دور المجتمع المدني في هذه الحملة إلا من خلال وضعه في سياق أوسع، وهو الصراع العنيف ومحاولة المجتمع المدني في السويداء تجنب الجماعة التي يمثّل مصالحها من الدخول في النزاع المسلّح، وفي الوقت نفسه المحافظة على وظيفته داخلها «كميدان للأنشطة الجماعية التي تتركز حول المبادئ والقيم المشتركة والعدل الاجتماعي» (فيشر، ٢٠٠٩، ص. ٥).

خلال السنوات السبع الماضية، شكّلت في السويداء الكثير من الفرق والمبادرات المدنية التي عملت بشكل رئيسي في أنشطة مكافحة الفقر وتمكين النساء وحماية البيئة والاستجابة للآزمات الإنسانية التي خلفها الصراع، بما في ذلك الإغاثة الصحيّة والغذائية وتقديم الدعم النفسي للأطفال ومحاربة خطاب الكراهية. في حين ابتعدت هذه الفرق عن قضايا أكثر حساسية مثل تعزيز الحريات العامة وسيادة القانون والمساءلة وعدم المساواة الاقتصادية، وحاولت البقاء ضمن نطاق الحيز الضيق المتاح للمجتمع المدني في المناطق الخاضعة للسلطات والذي لا يسمح بمحاولات مباشرة للتأثير على السياسات العامة.

لكن على الرغم من ذلك، شكّلت بعض هذه المبادرات آليات لمقاومة مفاعيل العنف وحماية المجتمع من الانخراط فيه، ومن ضمنها مبادرات «حطمتونا» و«لا» اللتين اتخذتا من وقف التجنيد الإجباري لأبناء السويداء مطلباً رئيسياً لها، بالإضافة إلى حملة «بدنا نعيش» و«الحملة ضد التعفيش». واتخذت هذه المبادرات أدواراً عديدة منها:

العمل على بناء صدقية وتوفير المعلومات الصحيحة، والتركيز على القيم المشتركة الجماعية لتشجيع المواطنين على عدم المشاركة في النزاع المسلّح مباشرة أو بشكل غير مباشر عبر شراء المسروقات.

- لعب دور الوسيط الذي يتوسّط الفاعلين الاجتماعيين، بحيث استطاعت بناء أشكال من التنظيم تضمّ فاعلين من المجموعات التقليدية مثل رجال الدين ورؤساء العشائر بوصفهم عناصر من المجتمع المدني.

- توفير قنوات تواصل غير رسمية موثوق بها لرفع الوعي العام حول الأزمة والديناميكيات الاقتصادية التي تغذي اقتصاد الحرب.

<sup>١٠</sup> يأتي الإخبار لإجراء يقوم به المواطنون بهدف إعلام السلطة القضائية المختصة بوقوع جريمة ما لكي تقوم هذه الجهات باتخاذ الاجراءات القانونية التي تحددها القوانين والأنظمة.

- نشر قيم المبادرة الجماعية والمساهمة بتشكيل مرجعية مجتمعية قيمية، لعب دوراً تعويضياً لا سيّما فيما يتعلّق بـ«وظيفة الردع» الذي من المفترض أن تتولاه الدولة.

- لم تؤسّس لأنماط مشاركة قائمة على المواطنة والحقوقي، وبـل استعملت أنماطاً قائمة على العلاقات والروابط الأولية التي يغلب عليها نفوذ العائلة والعشيرة والمؤسسة الدينية.

## العوامل المؤثرة

تأثر نشاط المجتمع المدني في السويداء بعوامل جاذبة وأخرى طاردة، وهناك جملة من الظروف التي دفعت منظمات المجتمع المدني إلى مقاومة مفاعيل العنف والبقاء على حياد من الصراع:

### النازحون:

بلغ عدد المقيمين في السويداء نحو ٣٥٠ ألف نسمة قبل بداية الثورة، وأصبح اليوم يزيد عن نصف مليون نسمة (المجموعة الإحصائية، ٢٠١٦). غالبية سكان المحافظة ينتمون إلى طائفة الموحدين الدرّوز، مع وجود بعض المسلمين والمسيحيين. نزح إلى السويداء عشرات الآلاف من مناطق ساخنة بسبب الهدوء النسبي الذي شهدته وإدراجها اجتماعياً ضمن قائمة المناطق الآمنة (الخطيب، ٢٠١٤). شكّل النزوح الداخلي ضغطاً على احتياجات المحافظة، لكنّه نسّط في المقابل المجتمع المدني، وقوّى العلاقات بين المجتمع والمضيف والنازحين الذين قدموا بمعظمهم من مناطق معارضة، وجعله أكثر حساسية تجاه أوضاعهم وأكثر تقبلاً وتفهماً لآرائهم. إلى ذلك، أظهرت نتائج تحليل التصدّع المجتمعي في سوريا وجود تدهور كبير في مستوى الثقة المجتمعية بسبب انتشار الخطاب العسبوي والاستقطاب الحادّ، في حين سجّلت محافظة السويداء أفضل النتائج، وشهدت مستويات أعلى من الشبكات الفاعلة والمشاركة المجتمعية (نصر وآخرون، ٢٠١٧، ص. ٢٧).

### الجمعيّات:

شهدت محافظة السويداء ارتفاعاً غير مسبوق بعدد المنظمات المدنية والإغاثية خلال سنوات الصراع (حاطوم، ٢٠١٨)، بحيث زاد عددها عن ٩٠ منظمة مرخّصة وعشرات الفرق غير المرخّصة، بالمقارنة مع ١٤ منظمة في العام ٢٠٠٩. تستقطب هذه المنظمات عدداً كبيراً من المتطوّعين، ووفقاً لنتائج مسح المنظمات غير الحكومية في السويداء (٢٠١٧) وصل عدد منتسبيها إلى ٢٢ ألف شخص، لا يشكّل الموظفون منهم سوى ١٪. إلى ذلك، تعدّ معظم هذه المنظمات صغيرة، والقسم الأكبر منها تشكّل لتلبية الحاجات الإغاثية المتزايدة الناجمة عن العنف المتصاعد، خصوصاً أن الطابع الخيري يغلب على ٧٠٪ منها. وفي هذا السياق، تميّز هذه المنظمات باهتماماتها المحليّة، بحيث لم يتمكّن سوى ٩٪ منها من عقد شراكات مع منظمات مانحة، في مقابل تركّز عمل ٩١٪ منها على مستوى المحافظة، ما ساهم بالحفاظ على استقلاليتها وجعلها تعكس الاحتياجات الاجتماعية المحليّة بدلاً من تنفيذ أجنّات الجهات الممولة، ولو أن ذلك أثر كثيراً على مواردها، بحيث لا يمتلك إلا ٤٪ منها فقط مقرّات، وغالبيتها صغيرة الحجم وتقوم بتنظيم أنشطة بدلاً من التخطيط على المديين المتوسط أو الطوي لربط مطالبها بالسياسات العامّة على المستوى الوطني.

### التهميش السياسي:

عاشت محافظة السويداء بعد وصول حزب «البعث» إلى الحكم تهميشاً سياسياً واسعاً، إذ استبعد ضباطها من الجيش وأقصي أعضاؤها من المناصب الهامة في الدولة، وذلك بعدما عاشوا زمناً ذهبياً في ظل الثورة السورية الكبرى (دوناتي، ٢٠١٢). إلى ذلك، شهدت المحافظة توترات سابقة مع السلطة، ففي العام ١٩٨٦ تحوّلت ذكرى إحياء سلطان الأطرش إلى حركة احتجاج طالبية ومظاهرات عمّت السويداء، ووجهت بالقوة والقمع. وفي العام ٢٠٠٠ اندلعت مظاهرات في المحافظة، تدخل فيها الجيش، وأدّت إلى سقوط قتلى وجرحى (العبدالله والحلاق، ٢٠١٧).

### التهميش الاقتصادي:

قبل العام ٢٠١١، احتلت السويداء المركز الثاني في سوريا لناحية انتشار الفقر، الذي وصل إلى ١٨٪ من مجمل المقيمين فيها وفقاً لدراسة الفقر في سوريا (٢٠٠٥). في الواقع، تعرّضت المحافظة للإهمال، إذ لم تنشأ فيها أي مراكز صناعية أو تجارية، وبقيت الزراعة النشاط الاقتصادي الطاغى فيها وإتّما ضمن مساحات ضيّقة ومع تركّز الملكيات الزراعية بيد ٣٪ فقط من الأسر، التي اعتمد معظمها على تحويلات المغتربين كمصدر رئيسي للدخل (رافع، ٢٠١١).

### النزعة الاستقلالية:

لعبت شخصيات درزية عديدة دوراً لافتاً في التاريخ السياسي السوري المعاصر، إلا أن النخبة الحاكمة في دمشق حاولت تحجيم طموح أهل السويداء السياسي (العبدالله والحلاق، ٢٠١٧). في الواقع، لم تكن علاقة جبل الدرّوز مع الحكم المركزي مستقرّة على الإطلاق، وهناك تاريخ طويل من التوترات بينهما، منذ وقوف أهل السويداء مع الأمير فيصل بشرط الحصول على «استقلال جبل الدرّوز»، إلى الخلاف مع حكم الرئيس أديب الشيشكلي الذي قصف مدينة السويداء بالطائرات بعد ثورة الجبل على حكمه، وصولاً إلى محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها الضابط سليم حاطوم.

### المشاركة في الاحتجاجات الأولى:

شاركت المعارضة في السويداء في النشاطات السلمية التي نظّمت في أعقاب الاحتجاجات الأولى في العام ٢٠٠١، واعتصم محامون أمام «نقابة المحامين» فيها نهاية آذار/مارس ٢٠١١، وانطلقت مظاهرات عدّة تطالب بالحريّات العامة وفك الحصار عن المدن المحاصرة، وصولاً إلى مظاهرة شهها لـ«نصرة حماة»، والاعتصام المفتوح الذي دام ٨ ساعات، والمظاهرات الكبيرة في مدينة صلخد (رافع، ٢٠١١)، فيما انشقّ بعض شباب المحافظة عن الجيش وشكّلوا تنظيمًا مسلّحاً أطلق عليه اسم «كتيبة سلطان باشا الأطرش» وسط تحفّظ السكّان المحليين وفشله في كسب تأييدهم.

### الحياد في الصراع:

شكّل أهالي السويداء مجموعات مسلّحة عدّة للدفاع عن منطقتهم، ورفضوا المشاركة في أي عمليّات خارج المحافظة. ومنذ بداية العام ٢٠١٣، بدأ أن الهمّ الرئيسي لأهل السويداء يتمحور حول إيقاف «التجنيد الإجباري» ومقاطعة أكثر من ٢٧ ألف من شباب الدرّوز الخدمة العسكرية (رضا، ٢٠١٨). في مطلع العام ٢٠١٥، هاجم الأهالي شعبيتي تجنيد مدينتي شهها وصلخد، وأطلقوا سراح معتقلين مطلوبين للخدمة العسكرية. وتشكّلت قوّة عسكرية وهي حركة «مشايخ الكرامة» التي وّجّهت انتقادات حادّة إلى الحكومة والرئيس بشار الأسد، قبل اغتيال قائدها في العام ٢٠١٥.

### التأثير السياسي والنتائج السياسية للحملة

على الرغم من أن مطالب الحملة صغيرة ولا تتعلّق بقانون محدّد، وقد تبدو للوهلة الأولى منفصلة عن السياسات العامّة للدولة، إلا أن معرفة الوضع السوري تؤكّد على أنها آليّة مقاومة للنزاع ومواجهة حسّاسة مع السلطات، ضدّ سياسة روجّ لها، وتبيح الاستيلاء على أموال الناس الذين تحدّوا الدولة أو حملوا السلاح، لمنحها كهبة أو مكافأة للموالين (سواء الذين سرقوا أو الذين يقومون بشراؤها بأسعار زهيدة)، كما أنها ترجمة مباشرة لقوّة الآلة العسكرية التي خيّرت الناس بين تجاهل أخطائها أو الفلتان الأمني الذي قد ينتج عن غيابها، وفي الوقت نفسه آليّة ضغط لتفعيل قوانين الدولة وأذرعها التنفيذية والقضائية لمحاسبة من يتجاوز القانون.

### دروس مستفادة

ارتكز حراك المجتمع المدني في السويداء على العلاقات التقليدية متجنّباً قضايا الحوكمة والمواطنة والحكم الرشيد مستنداً إلى علاقات ما قبل دولتيّة، وغرق في الخصوصية المحليّة لمشكلات المنطقة، ولم يستطع ربط مطالبه بالسياسات العامّة على المستوى الوطني، ما يؤكّد مرّة أخرى أن المنظمات المدنية غير الحكومية، لا يمكن أن تتحقّق بصيغتها القانونية والمؤسّسائية، إلا بعد أن ينجز المجتمع دولته الوطنية، ويستكمل بناء مؤسّساتها الضامنة للحريّات والقانون.

## المراجع

الخطيب، همام (٢٠١٤). «دعوا والسويداء في مواجهة الفتنة». مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية.

العبدالله، إباد والحلق، عبدالله أمين. (٢٠١٧). «دروز سورية». المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

ترزيني، الطيب. (٢٠١٠). من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني. دار جفرا للدراسات والنشر. دمشق. ط ١

حاطوم، سهيل. (٢٠١٨). «إشهار / ٦٠ / جمعية في السويداء خلال السنوات العشر الأخيرة». موقع الساعة ٢٥ <https://bit.ly/2FzZhTf>.

دوناتي، كارولين. (٢٠١٢). الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة. ترجمة لما العزب، دار رياض الرئيس، بيروت، ط ١.

رافع، سعدي. (٢٠١١). «واقع الدروز في الثورة السورية: بين الخوف والدور التاريخي». موقع الجولان الإلكتروني. <https://bit.ly/2R39TNI>

بلان، رواد. (٢٠١٨). «ناشطون ومثقفون من السويداء.. يقدمون شكوى إلى المحامي العام في السويداء». ٢٠١٧.٧.٢٤. أنا إنسان <https://bit.ly/2AS4h1J>

فيشر، مارتينا (٢٠٠٩). المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات. مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات. <http://www.berghof-handbook.net>

نصر، ربيع وآخرون. (٢٠١٧). أثر النزاع في رأس المال الاجتماعي. المركز السوري لبحوث السياسات. دمشق، سوريا. <https://bit.ly/2T5Tdp2>

نعم، أديب. (٢٠١٤). الدولة الفئامية والربيع العربي. دار الفارابي، بيروت. ط ١

«رجال الكرامة تدين التعفيش: على الباغي تدور الدوائر». ٢٠١٧.٧.٢٠. موقع المدن. <https://bit.ly/2HvJoPV>

عائلات في السويداء تهدد أبناءها المشاركين في «التعفيش». عنب بلدي. ٢٠١٨.٠٢.٠١. <https://bit.ly/2QWunFT>

«مشيخة العقل تحرم التعفيش: مال حرام مهلك لصاحبه». ٢٠١٧.٧.٣. موقع المدن <https://bit.ly/2sxTQUP>

المجموعة الإحصائية (٢٠١٠). المكتب المركزي للإحصاء. دمشق. <https://bit.ly/2FJeLE6>

المجموعة الإحصائية (٢٠١٦). المكتب المركزي للإحصاء. دمشق. <https://bit.ly/2TXD5pk>

دراسة الفقر في سوريا (١٩٩٦-٢٠٠٤). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٥.

نتائج مسح المنظمات غير الحكومية في محافظة السويداء (٢٠١٧). دمشق: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية.

## مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنسية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثاً وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

### برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعابن هذا البرنامج طيقاً واسعاً من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محددة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعابن مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعباً أساسياً في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

### معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين ووضع السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسوم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi\_aub

@ifi\_aub

